



الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري
Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle

(<https://www.haca.ma>) Haute Autorité de la Communication Audiovisuelle

الرئيسية < قرار "م.أ.ت.س.ب" رقم 40-15

[A [1] +A [1]

قرار "م.أ.ت.س.ب" رقم 40-15

2015 غشت 06

قرار "م.أ.ت.س.ب" رقم 40-15

الصادر في 20 شوال 1436 (2015 غشت 06)

بشأن إخلال الشركة المغربية للإذاعة والتلفزيون

بقواعد صمان التعبير عن تعددية تيارات الفكر والرأي

المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري؛

بناء على مداولات المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري في اجتماعه المنعقد بتاريخ 28 يوليوز 2015، بخصوص حصيلة البيانات الدورية ونصف السنوية لسنة 2014، المتعلقة بتقييم مدى احترام الشركة المغربية للإذاعة والتلفزيون لقواعد صمان التعبير عن تعددية تيارات الفكر والرأي في خدمات الاتصال السمعي البصري خارج فترات الانتخابات، على مستوى كل من النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية والبرامج الأخرى؛

وبناء على الطهير الشريف رقم 1-02-212 الصادر في 22 جمادى الثانية 1423 الموافق لـ (31 غشت 2002)، القاضي بإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، كما تم تغييره وتمديمه، وخاصة المادتان 3 (فقرة 13) و22 منه؛

وبناء على القانون رقم 03-77 المتعلق بالاتصال السمعي البصري الصادر بتنفيذ الطهير الشريف رقم 1-04-275 بتاريخ 25 ذي القعدة 1425 الموافق لـ (7 يناير 2005)، وخاصة ديباجته والمادتان 3 و4 منه؛

وبناء على دفتر تحملات الشركة المغربية للإذاعة والتلفزيون، وخاصة المادة 10 منه؛

وبناء على قرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري رقم 46-06، الصادر بتاريخ 27 شتنبر 2007، والمتعلق بقواعد صمان تعددية التعبير عن تيارات الفكر والرأي في خدمات الاتصال السمعي البصري خارج الفترات الانتخابية، وخاصة المواد 2 و3 و5 و6 و7 و8 منه؛

وبعد الإطلاع على الشكايات المتوصّل بها من مجموعة من الأحزاب، سواء الممثلة أو غير الممثلة في البرلمان، بشأن الولوج إلى الخدمات الإذاعية والتلفزيونية؛

وبعد الإطلاع على البيانات الفصلية والنصف سنوية حول التعددية في وسائل الاتصال السمعي البصري المتعلقة بالنشرات الإخبارية والبرامج الحوارية لسنة 2014؛

وبعد الإطلاع على تقرير مجموعة العمل المكلفة بـ"التعديدية السياسية"، بشأن مدى احترام قواعد ضمان التعبير عن تعديدية تيارات الفكر والرأي:

وبعد المداولة :

حيث إن البيانات الفصلية والنصف سنوية بشأن احترام قواعد ضمان التعبير عن تعديدية الفكر والرأي في وسائل الاتصال السمعي البصري المتعلقة بالنشرات الإخبارية والبرامج الحوارية لسنة 2014 تبين أن الخدمة الإذاعية "أصوات" التابعة للشركة المغربية للإذاعة والبث لم تلتزم بالمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، فقد تبين أنها لم تلتزم في الفصول الأربعية بالنسبة للنشرات الإخبارية والأدبيين بالنسبة للبرامج الحوارية بالمعايير المعتمدة، فقد فاقت مدخلات الحكومة والأغلبية البرلمانية في النشرات الإخبارية (70,27%)، أي تجاوزت سقف ضعف مدخلات المعارضة البرلمانية، والتي لم تتجاوز (27,70%)، ولم تتل الأحزاب غير الممثلة في البرلمان إلا نسبة 2,03%.

وتجاوزت مدخلات الحكومة والأغلبية البرلمانية في المجالات والبرامج الحوارية (69,59%) أي سقف ضعف مدخلات المعارضة البرلمانية (22,80%)، وبلغت مدخلات الأحزاب غير الممثلة في البرلمان عن نسبة 7,61%.

وحيث سبق أن توصلت الهيئة العليا للاتصال السمعي بشكايات من مجموعة من الأحزاب السياسية، سواء الممثلة أو غير الممثلة في البرلمان، تشتكي مما تعتبره حيفا تعاني منه من خلال عدم احترام الإلتزامات المتعلقة بالتعديدية السياسية؛

وحيث إن المادتان 6 و7 من قرار المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري رقم 46-06 المشار إليه أعلاه تؤكدان على ضرورة حرص متعهدي الاتصال السمعي البصري على عدم تجاوز المدة الزمنية الإجمالية لتدخلات أعضاء الحكومة وأحزاب الأغلبية البرلمانية ضعف المدة الزمنية المخصصة للأحزاب الممثلة للمعارضة البرلمانية في مجلس النواب مع احترام شروط برمجة مقاربة ومتباينة، كما ينص على تمكين الأحزاب غير الممثلة في البرلمان من مدد زمنية لإبداء مواقفها من الأحداث وقضايا الشأن العام، وتخصص لهذه الأحزاب مجتمعة 10% من المدة الزمنية الإجمالية المخصصة للحكومة وأحزاب الأغلبية والمعارضة البرلمانية؛

وحيث يتضح أن هناك فارقاً بين المعايير المعتمدة ونتائج تبع النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية؛

وحيث إن النسب السالفة الذكر لا تحقق الغاية من إقرار معايير للتعديدية السياسية في وسائل الإعلام بحكم أن التعديدية السياسية، مهما كان مضمونها وشكلها، ليست هدفاً في حد ذاتها بقدر ما هي وسيلة أقرها المشرع ضماناً لإخبار مستوفٍ ونزيهٍ للمشاهد والمستمع، فهي ليست حفاً للفاعلين السياسيين والاجتماعيين على متعهدي الاتصال السمعي البصري فحسب، بل هي أساساً حق للمواطن يوجب على المتعهدين أن يقدموا للجمهور إعلاماً نزيهاً ومحايدها وموضوعياً يحترم حقه في الإطلاع على الآراء المختلفة وتنوع مصادر الخبر لكي تتوفر لديه كل العناصر التي تسمح له بتشكيل آرائه وقناعاته الخاصة بكل حرية وموضوعية.

لهذه الأسباب يقرر:

- 1- أن الشركة المغربية للإذاعة والبث قد أخلت بإلتزاماتها الخاصة بضمان التعبير عن تعديدية تيارات الفكر والرأي في خدمتها خارج فترات الانتخابات؛
- 2- توجيه إنذار إلى الشركة؛
- 3- يأمر بتبلیغ قراره هذا إلى الشركة المغربية للإذاعة والبث.

تم تداول هذا القرار من طرف المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري خلال جلسه المنعقدة بتاريخ 20 من شوال 1436 (06 غشت 2015)، بمقر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بالرباط، بحضور السيدة أمينة لمرينی الوهابي، رئيسة، والسيدتين والسادة رابحة زدكي وفوزي صقلي ومحمد عبد الرحيم ومحمد كلاوي وبوعشیب أوعیي وطالع سعود الأطلسي وخديجة الكور، أعضاء.

عن المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري،

الرئيسة

أمينة لمرينی الوهابي

روابط

[https://www.haca.ma/ar/javascript%3A%3B \[1\]](https://www.haca.ma/ar/javascript%3A%3B)